



# أبعاد اقتصادية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

استنتاجات تاريخية من تحليل بيانات كمية

ملخص تنفيذي

ماسيميليانو كالي وسامي معاري  
Massimiliano Cali and Sami Miaari

مارس 2015

ماسيميليانو كالي يعمل زميل أبحاث في مؤسسة التنمية الخارجية (ODI)، وخبيراً اقتصادياً في البنك الدولي سامي معاري، مُحاضر وباحث في جامعة تل أبيب، في قسم دراسات العمل.

المواقف المعروضة في هذه الورقة هي مواقف المؤلفان فقط ولا تمثل بالضرورة مواقف وآراء مؤسسة التنمية الخارجية، أو البنك الدولي، أو الدول الأعضاء.

## لماذا هذا البحث؟

وُلد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في العام 1967 صراعاً يتواصل حتى أيامنا هذه دونما حل باد في الأفق. شهدت حدة هذا الصراع تحولات عديدة، وتضمنت فورات مقاومة مكثفة، كما في الانتفاضتين الأولى والثانية، أسوة بفترة طويلة من المقاومة بوتيرة متدنية. على الرغم من كثرة التحليلات السياسية والدينية والسوسيولوجية لهذا الصراع، فثمة شح في التحليلات التي تتناول المنظور الاقتصادي للصراع. هذا النقص حرج للغاية إذ اعترفت الأدبيات المهنية حول الصراعات بالأهمية الفائقة التي تشغلها العوامل الاقتصادية في الصراعات المعاصرة.<sup>1</sup> ثمة أهمية إضافية لهذه العوامل بسبب الاهتمام المتزايد بالدعم الخارجي للاقتصاد الفلسطيني، وتأثير الاحتلال الإسرائيلي على هذا الاقتصاد.<sup>2</sup> هل تحمل هذه الإجراءات في طياتها تأثيراً على الصراع؟

بعض الدراسات الإمبريقية (التطبيقية) تلتفت للتفسيرات الاقتصادية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لكنها تتمحور في الأساس في مركب ضيق - وإن كان مهماً - للصراع وهو الهجمات الانتحارية التي يشنها الفلسطينيون داخل إسرائيل. بينما معظم فالعنف الذي يمارس في هذا الصراع يدور في غالبيته داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي يشتمل على القتل والإصابات والاعتداءات والاعتقالات. هذا العنف هو الذي حدّد على امتداد الوقت حدة وكثافة الصراع.

شرعنا بتحليل العوامل الحاسمة لهذا العنف على محوري المكان والزمان ( في الفترة الواقعة بين 1995 والسنوات الأخيرة) بغية تسليط الضوء على الدور الذي تبوّهته العوامل الاقتصادية - وغير الاقتصادية - في الصراع. قمنا علاوة على ذلك باستيفاء هذا التحليل من خلال تناول سياسة الاستيطان الاسرائيلية وتأثيرها على مواقف الفلسطينيين تجاه الصراع. من شأن هذا الإدراك مساعدة أطراف الصراع والمجتمع الدولي على حد سواء في صنع خيارات مدروسة حول الجهات التي يجدر دعمها في سبيل النهوض بالأجندة السلامية.

قمنا لهذا الغرض بتجميع البيانات الأكثر شمولية وأكثرها حيادية حول العنف، والقمع، والمواقف تجاه الصراع في المدن والقرى والمقاطعات الفلسطينية على امتداد عقدين من الزمن.<sup>3</sup> قمنا بعدها بدمج هذه البيانات مع بيانات

<sup>1</sup> انظروا على سبيل المثال: الجشع والمظالم في الحرب الأهلية، Fearon, J. and D. (2003) *Oxford Economic Papers*, 56 (4): 563-96; Laitin (2003) *American Political Science Review* 97 (1) 75-90; and Blattman, C. and E. Miguel (2010). *Civil War. Journal of Economic Literature*, 48: 3-57

<sup>2</sup> انظروا على سبيل المثال، البنك الدولي (2013)، المنطقة C ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، واشنطن دي. سي: البنك الدولي.

<sup>3</sup> يقاس العنف تحديداً من خلال أعداد الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم على يد القوات الإسرائيلية، والعمليات الانتحارية التي يشنها الفلسطينيون في داخل إسرائيل؛ ويقاس القمع من خلال الاعتقالات، وتقاس المواقف تجاه الصراع من خلال استطلاعات الرأي وأنماط التصويت. يقاس القمع من خلال أعداد المعتقلين، أما الآراء حول الصراع فتقاس من خلال استطلاعات الرأي العام وأنماط التصويت.

للاطلاع على القائمة الكاملة للمصادر، انظروا [What causes animosity between groups? Evidence from Israeli settlements in the Palestinian territory](#)

مختلفة حول أسواق العمالة، والمميزات الاجتماعية-الاقتصادية، والتجارة، والمستوطنات الإسرائيلية. علاوة على السياق الإسرائيلي الفلسطيني، يرمي هذا البحث إلى المساهمة في إغناء حقل بحثي أوسع يتناول العوامل الاقتصادية في الصراعات عبر استخدام منهجيات وبيانات إمبريقية جديدة.

## نتائج

نقذ التحليل سلسلة من ثلاث أوراق علمية، وتمخض عن باقة غنيّة من النتائج.<sup>4</sup> نعرض فيما يلي ملخص النتائج الرئيسية، ونوجه القارئ للمقالات العينية التي تضم مزيداً من النتائج المفصلة والمسائل الميثودولوجية:

**1. تعرّض أسواق العمالة الفلسطينية لصدمات اقتصادية سلبية شكّل محفزاً مهماً للأعمال العنيفة في الانتفاضة الثانية:** وبالتحديد، فقد ارتبط تقليص التشغيل في القطاع الخاص المحلي (ومردّه تراجع مستويات التجارة الفلسطينية مع إسرائيل في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين)، بمستويات أعلى من العنف إبان الانتفاضة الثانية.<sup>5</sup> علاوة على ذلك فقد عزّز تقليص صادرات قطاعات معينة لإسرائيل من احتمال اندلاع العنف في البلدات التي تعتمد نسبياً على القطاع المعين. هذا التأثير يشبه ذلك الذي يربط بين القيود التي فُرضت على العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل في بداية الانتفاضة الثانية وبين العنف المتصاعد خلالها.<sup>6</sup> في الحالتين فإن التراجع في الدخل يعزز قابلية الأفراد للانخراط في الصراع ( بكلمات أخرى فهو يقلص " تكلفة الفرصة البديلة" للانخراط في الموجهات).

**2. خلال الانتفاضة الثانية شكّل التشغيل كإحداً ضعيفاً للعنف، واقتصر الأمر على القطاع الخاص.** خلال الانتفاضة الثانية بدا ان التشغيل في القطاع الخاص طرح "تكلفة الفرصة البديلة" للانخراط في الصراع، وعليه فقط قلص على نحو محدود من المشاركة الفلسطينية في العنف. هذا الأمر لم ينسحب على التشغيل في القطاع الخاص حيث لم يخاطر مستخدمو القطاع الخاص حينها بفقدان وظائفهم إذا ما شاركوا في النشاط السياسي. في حقيقة الأمر فقد ارتبط التشغيل في القطاع العام بمشاركة أكبر بالصراع خلال الانتفاضة الثانية. هذا الرابط الإيجابي لم يصمد بعد انتهاء الانتفاضة، حيث لم تكن هنالك علاقة بين التشغيل في القطاع العام والصراع.

<sup>4</sup> المقالات الثلاث هي "هل تؤثر لوائح الأجور على الصراع؟ شهادات من فلسطين"، Cali, M., S. Miaari and B. Fallah (2015)؛ و "التجارة والتشغيل والصراع: شهادات من الانتفاضة الثانية"، Cali, M., H. Mansour and S. Miaari (2015) و "ما الذي يولد العداوة بين المجموعات؟ شهادات من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية"، Cali, M. and S. Miaari (2015).

<sup>5</sup> لا ينطبق هذا الناتج إلا على التجارة مع إسرائيل والتي تشكّل حصة الاسد في التجارة الفلسطينية. على الرغم من ذلك يجري تصنيف التجارة مع دول أخرى بأنها تجارة مع دولة إسرائيل، لكونها تمر عبر وسطاء إسرائيليين. من المرجح ان هذا الامر يؤدي إلى التقليل من أهمية التجارة مع دول أخرى في عملية كبح العنف.

<sup>6</sup> يعتمد هذا الناتج على تحليل مقالة (Miaari, S., A. Zussman and N. Zussman (2014) ، القيود المفروضة على التشغيل والعنف السياسي في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، Journal of Economic Behavior and Organization، العدد 101، ص 24-44.

3. يبدو أنّ الظروف الاقتصادية لم تلعب دورا في تحديد الهجمات الفلسطينية الانتحارية داخل إسرائيل خلال فترات العنف المكثف. هذه النتيجة تتساق مع دراسات سابقة، وتشير إلى أهمية مظالم أخرى ( غير اقتصادية) تلعب دورا في هذا السياق.

4. لم يكن للتشغيل خلال الفترة الحالية من العنف المتدني سوى تأثير ضئيل على العنف المتواصل. بعد انتهاء الانتفاضة الثانية لم يكن للتشغيل في القطاع الخاص أو العام أي ارتباط قوي بالعنف، وارتبطت الوتيرة المتدنية للعنف بعوامل غير اقتصادية. وكما تقترح النتائج الأولى فهذا الأمر لا ينفي إمكانية تسبّب تراجع حاد في التشغيل في موجة جديدة من الاضطرابات.

5. بناء جدار الفصل في الضفة الغربية يشكّل الرابط الأقوى مع العنف في حقبة ما بعد الانتفاضة. ولّد بناء الجدار موجات من المظاهرات والإحتجاجات، ووفر المزيد من الادعاءات لمعارضتي الحل السلمي للصراع. علاوة على ذلك فقد تسبب بناء الجدار العازل بالمزيد من المظالم بسبب مصادرة الأراضي، وفرض قيود على دخول الفلسطينيين إلى أراضيهم التي تقع خلف الجدار.

6. سياسة الاستيطان الإسرائيلية أثارت التذمر والشعور بالظلم لدى الفلسطينيين على امتداد الخمسة عشر عاما الأخيرة. كان لإقامة المستوطنات وتوسيعها دورا فاعلا في تطرف المواقف الفلسطينية تجاه الصراع. وبالتحديد فإن عمليات الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة قلصت نسبة تصويت الفلسطينيين للفصائل المعتدلة، وعززت دعمهم للعنف تجاه المدنيين الإسرائيليين ( لا سيّما المستوطنين من بينهم). على ما يبدو فإن مرّد هذا التطرف هو مصادرة الأرض الفلسطينية والعنف الذي يمارسه المستوطنين تجاه الفلسطينيين.

7. من ناحية ثانية فقد ساعد التشغيل في إسرائيل على تخفيف حدّة التذمر في صفوف الفلسطينيين. لم يقترن العمل في إسرائيل بمستوى أدنى من مشاركة الفلسطينيين في الانتفاضة الثانية فحسب، بل إن هنالك أيضا أدلة معقولة تظهرها بيانات استطلاعات الرأي والتي تمكّن من الاستنتاج أنّ التشغيل في إسرائيل يضعف من المشاركة في المواجهات العنيفة ضدها. تحديدا يبدو أنّ التشغيل في إسرائيل قد قلّص من دعم الاعمال المسلحة ضدّ أهداف إسرائيلية في صفوف السكان الفلسطينيين.